التأثير العميق

تواجه أربعة بلدان الآثار القاسية والباعثة على الاضطراب للتدهور الاقتصادى العالمى

(قيمة صادرات البضائع، النسبة المؤية للتغير كل ثلاثة شهور على مستوى سنوى)

يعتبر الركود فى التجارة العالمية مؤشرا رئيسيا لعمق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وفيما وراء ما يتوقع من هبوط فى الحجم الإجمالى للتجارة الدولية وما يتنبأ به من انخفاض أكبر فى ٢٠٠٩، تكمن روايات قوية الدلالات عن بلدان فرادى تكافح من أجل حل مشكلة تدهور أسواق التصدير، وتبخر تمويل التجارة، وتدفقات الهجرة المتقلبة. فأوكرانيا البلد المنتج للصلب، وسنغافورة البلد المصنع للسلع الالكترونية والاستهلاكية يواجهان مشكلتى تقلص الطلب على منتجاتهما وانخفاض فى أسعارها. وفى الوقت ذاته، تواجه إصلاحات الإنتاج التى قامت بوركينا فاسو المصدرة للقطن انكماش مشترى المنسوجات، وتعجز أيرلندا حاضنة التقنية الرفيعة عن الاحتفاظ بوظائف للعمالة المهاجرة لديها.

المصدر: بيانات هافر التحليلية، وتقديرات موظفى صندوق النقد الدولى.

إعياء المعادن

إيرادات أوكرانيا من الصلب تتعاشق مع الاقتصاد العالمى

ديفيد هوفمان
David Hofman

مصنع صلب فى دونيتك، أوكرانيا.

تتسم أسعار الصلب العالمية بحساسية بالغة للكساد الاقتصادى العالمى الحاد. لذلك فإن إيرادات كبرى البلدان المصدرة للصلب مثل أوكرانيا ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات الاقتصاد العالمى. ومع غرق النشاط العالمى لصناعة السيارات والتشييد – وبالتالى أسعار الصلب – فى خصم التباطؤ العالمى الذى يتزايد عمقا، فقد انجرفت حظوظ أوكرانيا إلى الأسفل أيضا، وضاعف من هبوطها ثقل قرارات متعلقة بالسياسات فات أوانها.

يعتمد اقتصاد أوكرانيا، ثامن أكبر منتج للصلب فى العالم، اعتمادا شديدا على التطورات فى قطاع الصلب بها. وتمثل صناعة الصلب، بالقياس المباشر، حوالى ١٢ فى المائة الدخل الوطنى لأوكرانيا، وأكثر من ثلث صادراتها السلعية. ومع ضخامة هذه الأرقام بالفعل، فإن الصلب يعتبر بصورة غير مباشرة أكثر أهمية لأن أنشطة اقتصادية أخرى كثيرة تعتمد على قطاع الصلب. ونتيجة لذلك، ينزع نمو الناتج المحلى الإجمالى فى أوكرانيا إلى تقفى آثار التطورات فى أسعار الصلب العالمية.

وقد ساعد ارتباط أوكرانيا القوى بأسعار المعادن فيما مضى فى تدعيم الاقتصاد. وقد ارتكز الأداء المواتى بصورة كبيرة فى مجال التصدير، والنمو الرائع فى الناتج المحلى الإجمالى لأوكرانيا إلى طفرة أسعار الصلب بين العامين ٢٠٠٦و٢٠٠٨– إلى مستويات أعلى كثيرا من اتجاهها إلى الهبوط على المدى الطويل: فقد نما الاقتصاد الأوكرانى فيما بين ٢٠٠١و٢٠٠٨ بمعدل متوسط قدرة ٧ ½ فى المائة سنويا بالأسعار الحقيقية. وقد أذكت إيرادات الصادرات والتدفقات الرأسمالية السخية إلى الداخل نمو الائتمان المحلى، وتصاعدت أسعار الأسهم والمساكن. وارتفع العجز فى الحساب الجارى الخارجى ارتفاعا شديدا، مع تصاعد الصادرات، وبدأ التضخم يتصاعد حلزونيا خارجا عن نطاق السيطرة. وفى غضون ذلك، عجزت سياسات الحكومة، وخاصة الربط الواقعى لأسعار الصرف، عن معالجة الاختلالات المتراكمة.

مربوطان معا

يعتمد اقتصاد أوكرانيا، ثامن أكبر منتج للصلب فى العالم، اعتمادا شديدا على التطورات فى قطاع الصلب بها.

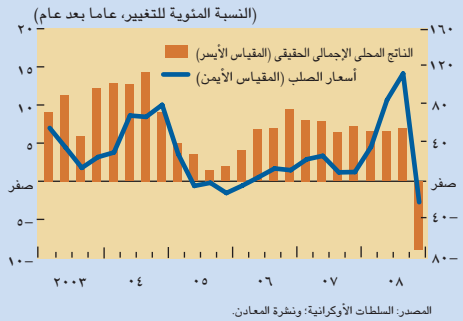

المصدر: السلطات الأوكرانية؛ ونشرة المعادن.

تصحيح حاد

رغم أنه لم يكن يمكن لأسعار الصلب أن تظل على مستوياتها المرتفعة فى ٢٠٠٧و٢٠٠٨، فإن قليلين فقط هم الذى استطاعوا التنبؤ بالسرعة المثيرة، التى انخفضت بها أسعار الصلب فى أواخر ٢٠٠٨. وفى خضم الأزمة الاقتصادية العالمية، انتهى فجأة الرواج السلعى الذى ساد الأعوام الأخيرة، ومع الهبوط المفاجئ فى مبيعات السيارات العالمية، والتقلص الحاد فى نشاط التشييد، تأثر الصلب بصفة خاصة تأثيرا سلبيا.

وقبل أوائل نوفمبر ٢٠٠٨، كانت أسعار الصلب قد انخفضت بما يزيد على ٨٠ فى المائة من مستوياتها القريبة من الذروة فى أغسطس، الأمر الذى جعلها تنزل إلى ما يقارب مستوياتها فى الاتجاه طويل الأجل. وحتى برغم أن التصحيح استثنائيا، إلا أن التصحيح الحاد فى أسعار الصلب لم يكن دون سابقه. فالحقيقة أن أسعار الصلب كانت تهبط بصورة حادة بحدة فى كل حالة كساد حدثت منذ أوائل السبعينيات، وكانت فى كل مرة تعيد أسعار الصلب إلى اتجاهها الطويل الأجل أو أقل منه.

لقد ضرب الانهيار فى أسعار الصلب أوكرانيا بعنف. وبعد أن بدأ بانخفاض بنسبة ٥٠ فى المائة فى إنتاج الصلب، انخفض الإنتاج الصناعى بنسبة تبلغ حوالى ٢٥ فى المائة بين سبتمبر وديسمبر ٢٠٠٨، كما هبطت الصادرات بشكل حاد وتهاوى الأداء الاقتصادى الشامل. ويتبين من الأرقام المبدئية للناتج المحلى الإجمالى أن الناتج الحقيقى قد تقلص بحوالى ٩ فى المائة خلال الربع الأخير من العام بالحسابات المصححة موسميا. وقد ضاعفت من ذلك كله، انهيار متزامن فى توافر التمويل الخارجى، يتصل بتقلص الرغبة فى المخاطرة بين المستثمرين الدوليين. وقد تسبب ذلك فى تصاعد هوامش المسندات الأوكرانية، وحققت سوق الأوراق المالية المحلية حوالى ٧٥ فى المائة على مدى العام.

نظام واهٍ للعملة غير قادر على الصمود

جعلت التوليفة التى تجمع ما بين صدمة أسعار الصلب الكبيرة، وفقد فرص النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية نظام أسعار الصرف الذى يخضع لإدارة صارمة فى أوكرانيا غير قادر على الصمود. وعندئذ تسببت المخاوف إزاء تقلب أسعار الصرف، واستقرار النظام المصرفى، فى تدافع على سحب الودائع. وقد أدى ذلك إلى تعريض النظام المصرفى لضغط شديد بعد أن فقد بالفعل منعته بسبب النمو السريع فى الائتمان مؤخرا، بما فى ذلك فتح الائتمان بعملات أجنبية لأسر معيشية غير مشمولة بإجراءات التحوط– بقيود شديدة.

وللتصدى للآثار السلبية لصدمة أسعار الصلب، وتقلص التمويل الخارجى، تقوم السلطات الأوكرانية حاليا بتنفيذ برنامج لتصحيح السياسات، يدعمه قرض من صندوق النقد الدولى قيمته ١٦,٤ مليار دولار تم اعتماده فى ديسمبر ٢٠٠٨ ■

ديفيد هوفمان إقتصادى فى دائرة أوروبا فى صندوق النقد الدولى

المطلوب إعادة التشغيل

يؤدى تقلص الطلب فى كبرى أسواق التصدير إلى تجميد صناعة الإليكترونيات فى سنغافورة

روبرتو جويمارايس والسياندرو زانيللو
Roberto Guimaraes and Alessandro Zanello

خط تجميع أجهزة عرض أقراص الفيديو الرقمية فى سنغافورة

خلال الشهور الاثنى عشرة الماضية، سقطت الأسواق الغربية التى كانت تحرص على التماس الأجهزة الإليكترونية الاستهلاكية المصنوعة فى سنغافورة من فوق جرف. فالأوروبيون والأمريكيون من المغرمين بالمبتكرات الآلية الذين اشتهروا بالتدافع مرارا وتكرارا إلى المتاجر لشراء أجيال جديدة من أجهزة الحاسوب، والهواتف الذكية، والكاميرات الرقمية، يلزمون الآن بيوتهم، بلا ائتمان ولا ثقة. فقد ضرب الكساد العالمى سنغافورة على رأسها: فالاقتصاد الذى شهد نموا سريعا قارب ٨ فى المائة فى ٢٠٠٨، لم يحقق سوى ١ ١/٢ فى المائة العام الماضى.

وتعكس الحساسية الشديدة للأحداث العالمية بنية سنغافورة الصناعية ومجالات تخصصها. ويؤثر نمو الاقتصادات المتقدمة بصورة مباشرة فى ثلث الاقتصاد– الذى يدور حول الصناعة التمويلية، خاصة فى مجال منتجات تقنية المعلومات، والخدمات التجارية، وبعض الأنشطة المالية، التى تتعرض بوجه خاص لمخاطر التحولات فى ثقة المستثمرين.

ويتأثر ثلث آخر من النشاط الاقتصادى أساسا بالتطورات الإقليمية. وقد أصيب كلا القطاعين بأضرار كبيرة (انظر الشكل البيانى)، وتحدث موجات الصدمة المتمثلة فى هبوط الطلب الخارجى، أثرها على الصناعات الموجهة بشكل أكبر إلى السوق المحلية مثل التشييد والمرافق.

الالتزام بالانفتاح

يعتبر تشابك سنغافورة مع النظم التجارية والمالية الدولية أمرا غير عادى بمقاييس كثيرة، لذلك فإنه من المتوقع حدوث تأثير كبير عندما يترنح الاقتصاد العالمى. وتمثل الصادرات ٢٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، وتعتبر مركزا ماليا نابضا بالحركة فى آسيا. وهناك ما يزيد على ١٠٠ مصرف أجنبى، تبلغ أصولها ما يعادل حوالى ستة أمثال الناتج المحلى الإجمالى، تستخدم سنغافورة كقاعدة للعمليات الإقليمية؛ وهناك ثلاثة مصارف محلية تعتبر أيضا من كبار مقدمى الأموال السائلة للشركات الإقليمية والمتعددة الجنسيات.

لكن التكامل الاقتصادى والمالى العميق يحمل معه حظر التعرض للصدمات المالية العالمية، ودورات الأعمال الخاصة بالشركاء التجاريين. وكمثال على ذلك، تبين دراسة حديثة لصندوق النقد الدولى أن تباطؤا فى الولايات المتحدة يترجم تقريبا إلى انهيار مقابل انهيار فى وتيرة النشاط الاقتصادى فى سنغافورة.

ضربتان متواليتان

الحقيقة أن الأزمة الراهنة تسدد ضربتين متتاليتين لسنغافورة المترنحة. فالعدوى تجرى من خلال كلتا القناتين التجارية والمالية.

القناة التجارية: انكمشت الصادرات بنسبة ٢٥ فى المائة فى الربع الأخير من ٢٠٠٨ مقارنة بذات الفترة من العام السابق، بعد أن تقلصت أيضا خلال الربعين السابقين. كان الهبوط الحاد فى الصادرات عريض القاعدة. وكان التقلص فى الصادرات من الإليكترونيات (التى تمثل ثلث إجمالى الصادرات)، قد بدأ فى أوائل ٢٠٠٧. وصار الآن الأطول عمرا السجل. بل الأسوأ من ذلك هو أن انخفاض الصادرات قد تعمق منذ أوائل ٢٠٠٨. وفى غضون ذلك، هبطت الشحنات البتروكيماوية والدوائية الصادرة وهبوطا حادا بعد أن ظلت صامدة خلال ٢٠٠٧، وقد تأثرت صادراتها إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بصفة خاصة حتى الآن، لكن الصادرات إلى آسيا، التى تستوعب أكثر من نصف إجمالى صادرات سنغافورة بدأت أيضا تواجه رياحا معاكسا.

القناة المالية: أثر الاضطراب المالى العالمى فى أسعار الأسهم والائتمان أيضا. فقد انخفض مؤشر بورصة سنغافورة للأوراق المالية بنسبة ٥٠ فى المائة خلال ٢٠٠٨ وتصاعدت التقلبات فيه. وتباطأ الإقراض بين البنوك بالدولار الأمريكى بصورة كبيرة مع تقلص السيولة العالمية– وتوجد فقط إشارات للتعافى تظهر على استحياء. ومع ارتفاع تكلفة التمويل المصرفى، وردت تقارير عن تخفيضات فى تمويل التجارة قد تؤدى إلى حالات اضطراب أوسع فى النشاط التجارى من خلال إلقاء ضغوط إضافية على الشركات.

وعلى المستوى العلوى، تتخذ السلطات حاليا إجراءات حاسمة للتخفيف من وضع الأزمة العالمية. وقد خفف البنك المركزى من موقف السياسة النقدية وطبق ضمانات للودائع لتدعيم الثقة فى الجهاز المصرفى. وعلى جبهة المالية العامة اتسمت موازنة ٢٠٠٩ بصيغة توسعية ملائمة، وتتضمن طائفة من التدابير المتعلقة بالضرائب والإنفاق لمساعدة مشروعات الأعمال والأسر المعيشية، بما فى ذلك تقديم إعفاءات ضريبية وإنفاق على البنية التحتية، وتوفير ضمانات للقروض. ■

روبرتو جويمارايس خبير اقتصادى، والسياندرو زانيللو مدير مساعد فى دائرة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولى.

انهيار الشبكة

أنهارت صادرات سنغافورة من الإليكترونات القائمة على تقنية المعلومات، أخذت معها اقتصاد الدولة – المدينة.

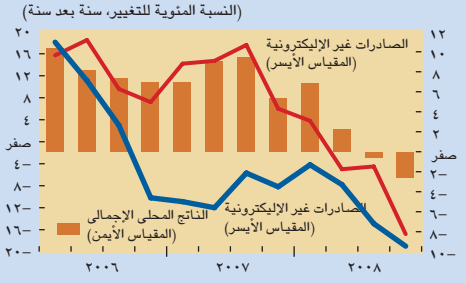

المصدر: بيانات معهد الصين وأوروبا الدولى لإدارة الأعمال (CEIS)، وحسابات موظفى صندوق النقد الدولى

انهيار حلزونى

يترك الانهيار الحاد فى الأسعار شركات القطن فى بوركينا فاصو فى موقف عصيب

ايزابيل أيداينـاور، ونوربيرت فونكسى وتشارلز أمو يارتى
Isabell Adenauer, Norbert Funke, and Charles Amo Yartey

عندما تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية فى تخفيض الطلب العالمى على المنسوجات وكساد أسعار القطن، كان زراع القطن فى بوركينا فاصو فى البداية معزولين عن أسوأ آثار صدمة أسعار السلع. فقد ساعدت آلية جديدة لأسعار المنتجين فى وضع ماليات قطاع القطن على قاعدة أكثر سلامة. إلا أنه مع تصاعد الأزمة، تواجه شركات القطن الخيار بين البيع أو التخزين أثناء فترة انحدار ممتدة فى أسعار القطن العالمية.

ويمثل القطن حوالى ٦٠ فى المائة من الصادرات فى بوركينا فاصو، التى تعتبر أكبر منتج للقطن فى أفريقيا جنوب الصحراء. ويوفر قطاع القطن حوالى ٧٠٠,٠٠٠ وظيفة، ويستخدم حوالى ١٧ فى المائة من السكان، وتفيد منه بصورة غير مباشرة أعداد أكبر من السكان. وفى عدة مناطق ريفية، حيث يرتفع معدل الفقر، يمثل بيع بذور القطن المصدر الرئيسى بل المصدر الوحيد للإيرادات النقدية. وقد أنعش التوسع فى زراعة القطن إنتاج الغلال لسبب رئيسى هو أن الأسمدة الممولة بائتمان مقدم لزراعة القطن يمكن استخدامها أيضا فى محاصيل أخرى، ونتيجة لذلك، انخفض الفقر بنسبة الربع فى مناطق زراعة القطن.

إصلاحات قطاع القطن

على الرغم من أن الأعوام القليلة الماضية كانت عصيبة بالنسبة لإنتاج القطن فى بوركينا فاصو، إلا أن القطاع كان يوشك على استرداد عافيته عندما بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية. وتبيع شركات حلج الأقطان التى تقوم بفرز ألياف القطن عن البذور والأعواد، بأسعار عالمية، وقد منيت بخسائر مالية ضخمة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ لأسباب من بينها وجود آلية تسعير غير مرنة كان تحول دون نقل عبء الانخفاض فى أسعار القطن إلى المنتجين. وفى ٢٠٠٧، انخفض إنتاج بوركينا فاصو من القطن بما يزيد على ٤٠ فى المائة بسبب تأخر هطول الأمطار وانخفاض أسعار القطن.

وتلت ذلك إصلاحات للمؤسسات والسياسات.

- فقد تم إنشاء آلية لأسعار المنتجين ترتكز إلى السوق. وبموجب هذه الآلية، يتم تحديد أسعار المنتجين بناء على متوسط للأسعار العالمية على مدى خمس سنوات، عند بداية كل موسم زراعة.
- تم إنشاء صندوق للتخفيف والتيسير لدعم آلية الأسعار بالنسبة للمنتجين ولتعويض شركات حلج الأقطان فى حالة انخفاض أسعار السوق العالمية عن أسعار المنتجين.
- تطلبت خسائر شركات الحلج الكبيرة إعادة رسملة أكبر هذه الشركات، وهى شركة سوفيتكس فى ٢٠٠٧، الأمر الذى أدى إلى زيادة ملكية الحكومة فى الشركة من ٣٥ فى المائة إلى أكثر من ٦٠ فى المائة.

جنى القطن فى بورمو، بوركينافاصو

الأزمة والقطن مست الأزمة الاقتصادية العالمية أصحاب المصلحة الأربعة الرئيسين فى قطاع القطن بطرق مختلفة.

المنتجون. أدت آلية أسعار المنتجين الجديدة إلى طمأنة المزارعين إزاء أسعار البيع فى بداية موسم ٢٠٠٨، إذ عزلتهم عن انخفاض الأسعار فى وقت لاحق من العام. وهكذا لم يتأثر إنتاج القطن فى ٢٠٠٨ بالانهيار الذى حدث فى أسعار القطن خلال العام (انظر الشكل) حيث هبطت بما يقارب ٤٠ فى المائة من ذروتها فى مارس. والحقيقة أن إنتاج القطن فى ٢٠٠٨ فاق التوقعات إذ بلغ أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ طن بسبب تحسن أحوال الطقس. إلا أن المنتجين سوف يتأثرون مباشرة لو استمر الطلب المتصل بالأزمة فى الضغط على أسعار القطن خلال الأعوام القادمة.

انخفاض الإنتاج أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تخفيض الطلب العالمى على المنسوجات، وضغط أسعار القطن خلال ٢٠٠٨

شركات حلج الأقطان: حمت جزءا من دخلها عن طريق بيع ما يقارب من ثلث إنتاجها بالأجل عندما كان متوسط سعر القطن لا يزال مرتفعا نسبيا. أما الآن فإن الشركات تواجه خيارا صعبا بالنسبة لإنتاجها الذى لا يتمتع بإجراءات التحوط: إما أن تبيع بالأسعار الفورية المراهنة وإما أن تخزن القطن المحلوج على أمل أن تتعافى الأسعار الدولية. ورغم ذلك، فإن تأجيل المبيعات يحمل معه المخاطرة باحتمال وقوع مزيد من التدهور فى الأسعار. علاوة على ذلك، فإن عقود المبيعات مطلوبة لتمويل باقى الموسم الحالى، لأن البنوك تأخذها كضمانات.

القطاع المصرفى. توفر البنوك المحلية والدولية التمويل لقطاع القطن، وتتعرض البنوك المحلية لمخاطر كبيرة إزاء المحصول. وأى تخفيض فى الائتمان أو أى ارتفاع فى تكلفة الاقتراض من شأنه أن يعرض توازن القطاع للخطر.

الحكومة. رغم أن الحكومة تزمع الانسحاب تدريجيا من قطاع القطن، إلا أنها تواجه صعوبة فى الاهتداء إلى شريك استراتيجى لشركة سوفيتكس. ولو استمر التدهور فى أسعار القطن، فقد يؤدى نضوب صندوق التخفيف فى نهاية المطاف إلى دعوة الحكومة لتقديم الدعم.

ورغم أن قطاع القطن فى بوركينا فاصو قد تمكن حتى الآن من الصمود فى وجه العاصفة العالمية، إلا أن مقاديره تعتمد على حصيلة الموسم الحالى، وأسعار القطن الدولية، وشروط التمويل. ولهذا السبب، فإن إصلاح القطاع بغرض تحسين الإنتاجية أهم منه فى أى وقت مضى. وتجرى بوركينا فاصو حاليا تجارب على القطن المعدل وراثيا، الذى يبشر بمكاسب عالية فى الإنتاجية تقارب ٣٠ فى المائة. وقد تستكشف أيضا الآفاق لمزيد من التعاون مع منتجى القطن فى بلدان أخرى فى غرب إفريقيا. ■

ايزابيل أديناور، ونوربيرت فونكى، وشارلز أمو يارتى هم على التوالى الممثل المقيم، ورئيس البعثة، والخبير الاقتصادى الفنى ببوركينا فاصو فى دائرة أفريقيا فى صندوق النقد الدولى.

انخفاض الإنتاج

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تخفيض الطلب العالمى على المنسوجات، وضغط أسعار القطن خلال ٢٠٠٨.

(أسعار القطن الدولية، سنتات أمريكية لكل رطل)

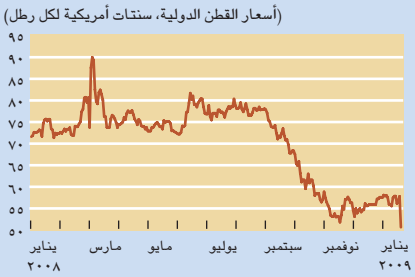

المصادر: داتا ستريم، وتقديرات موظفى صندوق النقد الدولى.

حراك مرتفع

المهاجرون إلى أيرلندا ممن فقدوا وظائفهم حديثا قد يلزمون أماكنهم بلا حراك فى ظل الركود

سيوبان ماكفى
Siobhán McPhee

حول النمو الاقتصادى السريع فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين أيرلندا من بلدا للهجرة إلى الخارج والفرص الضئيلة إلى بلد يرتفع فيه الطلب على العمالة. وصارت مقصدا جاهزا للعمال الأجانب. أما الآن فقد ضرب الركود العالمى أيرلندا بشدة – وكانت اللطمه للعمال الأجانب أكبر منها للمواطنين الأيرلنديين. لكنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا الانقلاب فى الحظوظ، سوف يسفر عن خروج جماعى للمواطنين غير الأيرلنديين. ويبدو حتى الآن أن كثيرين منهم باقون – جزئيا بسبب المزايا الاجتماعية السخية، وجزئيا لأنه لا توجد سوى مقاصد بديلة قليلة، إن وجدت، يمكنهم فيها العثور على وظائف.

النمر السلتى

فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين ظهر نقص فى العمالة أولا فى القطاعات التى تتطلب مهارات عالية مثل تقنية المعلومات. وعاد كثيرون من المواطنين الأيرلنديين الذين كانوا قد هاجرو خلال الثمانينيات من القرن العشرين من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، لتلبية جزء من هذا الطلب. لكنه مع استمرار ما يسمى بالنمر السلتى فى النمو، بدأت قطاعات أخرى تعانى من نقص فى العمالة التى شغلها العمال الأجانب. وكان من بين هذه القطاعات قطاع الضيافة– أى المطاعم، والفنادق، والترفيه. وكانت النقص حادا بوجه خاص فى مجال التمريض، مما دفع الحكومة الأيرلندية إلى أن تنشط فى توظيف ممرضات من الفيليبين وسرى لانكا.

وفقا للمسح الأسرى الوطنى الفصلى، كان العمال غير الأيرلنديين فى أيرلندا ممثلون ١٦ فى المائة من السكان فى يوليه– سبتمبر ٢٠٠٨. وبعد ٢٠٠٤، عندما انضمت ثمانية بلدان شرق أوروبية (جمهورية التشيك، واستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، وجمهورية السلوفاك، وسلوفثينيا) إلى الاتحاد الأوروبى، كانت غالبية العمال المهاجرون إلى أيرلندا يفدون من هذه البلدان، خاصة من بولندا.

إلا أن الركود الاقتصادى العالمى أصاب النمر السلتى بنكسة حادة. فقد ارتفعت البطالة بصورة حادة من ٤,٨ فى المائة فى الربع الثالث من ٢٠٠٧ إلى ٧ فى المائة فى ذات الفترة من ٢٠٠٨، وفقا للمسح الأسرى الوطنى الفصلى. وأحس العمال المهاجرون إلى أيرلندا بوقع تدهور الإنتاج بصورة أشد مما أحسه المواطنون الأيرلنديون. وبالمثل، وقع عدد من المهاجرين على سجل الإقامة – حيث تقدم المطالبات المتعلقة بالوظائف إلى مكاتب الرعاية الاجتماعية بالمقاطعات– أكبر من عدد المواطنين الأيرلنديين الموقعين عليها، وبلغ معدل البطالة بين العمال غير الأيرلنديين ٩ فى المائة مقابل ٦,١ فى المائة بين المواطنين. وتزايد عدد غير المواطنين الذين وقعوا فى سجل الإقامة بنسبة ١٠٠ فى المائة بين أكتوبر ٢٠٠٧ وأكتوبر ٢٠٠٨، مقابل زيادة بنسبة ٥٢ فى المائة بين المواطنين.

وليست هناك غرابة كبيرة فى ارتفاع البطالة بين المهاجرين. فقد انجذبت الغالبية العظمى من المهاجرين من شرق أوروبا إلى أيرلندا إلى قطاع التشييد والقطاع المالى– وكلاهما عانيا من خسائر شديدة فى الوظائف فى ٢٠٠٨. ولكن موقف التشغيل يختلف فى قطاعات أخرى. فقطاع الضيافة، وهو من أرباب العمل الكبار بالنسبة للمهاجرين، لم يعد يوظف عمالا، لكن أرباب الأعمال فى قطاع الضيافة لا يستغنون عن عمالهم. وعلاوة على ذلك، يجرى الاستغناء عن الوظائف فى بعض القطاعات التى تتطلب مهارات عالية – خاصة فى تلك المتصلة بصناعة التشييد مثل الهندسة والعمارة. ومرة أخرى يلجأ بعض المواطنين الأيرلنديين إلى الهجرة، بحثا عن العمل فى أستراليا، ونيوزيلندا، بل حتى فى بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وفقا لتقارير حديثة.

المهاجرون قد يبقون

لكن الحقيقة هى أن الهجرة الأيرلندية لم تتوقف يوما، حتى عندما كان بعض العمال ذوى المهارة العالية يعودون وكانت أعداد متزايدة من العمال الأجانب يستقرون فى أيرلندا (انظر الشكل). وقد لا تكون الزيادة الأخيرة فى هجرة المواطنين الأيرلنديين من ذوى المهارات العالية، مصحوبة بمغادرة أعداد كبيرة من المهاجرين. وإذا أخذنا الركود فى كبرى البلدان الأوروبية خلال أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كدليل، فإن أيرلندا لن تتعرض لخروج العمال المهاجرين. لكن الزمن صار غير الزمن، وصار العمال المهاجرون يعيشون حياة تتسم بدرجة عالية من الحراك. وقد يختار العمال أن يتوجهوا إلى بلدان تتوفر فيها الوظائف بصورة أفضل، أو قد يفضلون العودة إلى أوطانهم. ولكنهم قد يبقون فحسب فى أماكنهم بلا حراك.

اجتذب اقتصاد أيرلندا الذى كان يوما مزدهرا العمال من الخارج. إلا أنه فى خضم الأزمة الاقتصادية الراهنة، صارت الهجرة إلى الخارج إلى ارتفاع، والهجرة من الخارج إلى تباطؤ.

إن ما تتمتع به أيرلندا من نظام سخى للرعاية الاجتماعية قد يثنى كثيرين من المهاجرين عن الرحيل. ويتأهل المهاجرون من بلدان الاتحاد الأوروبى الأخرى للحصول على مزايا الرعاية الاجتماعية بعد العمل ودفع الضرائب فى أيرلندا مدة عامين. أما المهاجرون من بلدان غير أعضاء فى الاتحاد الأوروبى، فينبغى أن يكونوا قد عاشوا فى البلاد مدة خمسة أعوام وكانوا يعملون طوال هذه الفترة حتى يصبحوا مؤهلين لذلك. وقد بلغت الهجرة من الخارج ذروتها فى ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك، فإن كثيرا من العمال المهاجرين، بل ربما معظمهم مؤهلون للحصول على هذه المزايا. وحيث أن الاتحاد الأوروبى بأسره فى حالة ركود، شأنه فى ذلك شأن معظم الاقتصادات الكبرى حول العالم، فقد لا تكون الوظائف فى بلدان أخرى متوافرة وجاهزة، وبدلا من المخاطرة بالانتقال بحثا عن عمل، فقد يؤثر كثيرون من المهاجرين البقاء والصمود أمام العاصفة. ورغم أن معدل الهجرة من أيرلندا إلى الخارج فى ٢٠٠٩، قد يقارب مرة أخرى معدلة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، كما تتنبأ هيئة التدريب والتشغيل، إلا أن أيرلندا قد صارت مقصد للهجرة. ■

سيوبان ماكفى مرشح لنيل درجة الدكتورة فى السياسة العامة فى معهد الجغرافيا، وسياسة التخطيطية والبيئية. بكلية يونيفرستى كولدج فى دبلن.

التوجه إلى جزيرة الزمرد

اجتذب اقتصاد ايرلندا الذى كان يوما مزدهرا العمال من الخارج. إلا أنه فى خضم الأزمة الاقتصادية الراهنة، صارت الهجرة إلى الخارج إلى ارتفاع، والهجرة من الخاىج إلى تباطؤ.

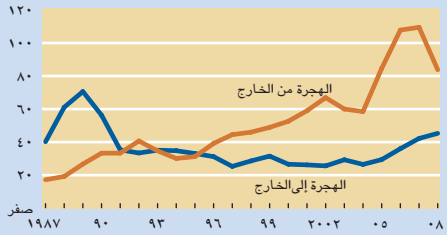

المصدر: مكتب الإحصاء المركزى الايرلندى.
ملحوظة: البيانات مبدئية بالنسبة للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

محاضرة فى اللغة الانجليزية لبولين، بولندا